الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4011 | الخميس | 21 ذي القعدة 1442 هـ | 1 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

في ذكرى تأسيسه الـ 53.. إشادات دولية واسعة بدوره المهم

«المركزي» صرح وطني راسخ أمام التحديات وصمام أمان للاقتصاد الكويتي

جابه البنك تحديات كبيرة منذ تأسيسه وصمد أمامها باقتدار أبرزها انهيار أسعار النفط واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية وأزمة سوق المناخ

●●●●

في عام 1990 ألحق الغزو الغاشم دمارا كبيرًا بالبنى التحتية للاقتصاد الكويتي والنظام النقدي في البلاد

بنك الكويت المركزي .. تاريخ عريق وصفحات مضيئة واستحقاق تام لنيل إشادة المؤسسات المالية الدولية بأدائه الرائع

"المركزي" تخطى بجدارة في 2008 الأزمة المالية العالمية نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة

●●●●

إجماع المؤسسات المالية الدولية على أن القطاع المصرفي الكويتي خاض الأزمة العالمية جراء «كورونا» من مركز قوة بجهود وسياسات "المركزي"

البنك قام بخفض سعر الخصم إلى أدنى مستوياته التاريخية بالغا 1.5 في المئة وأوقف تسييل أي رهونات للعملاء للمساهمة في التعافي

توفير مساحة اقتراضية إضافية تبلغ 5 مليارات دينار لتمكين المصارف من أداء دور حيوي في تعافي الاقتصاد ومساعدة العملاء

البنوك ساهمت بدعم جهود الحكومة في مواجهة آثار الوباء بتقديم جملة من المبادرات وتحمل تكاليفها وتخفيف تبعات الازمة على المتضررين

"كونا" : صادفت أمس الأربعاء الذكرى السنوية الـ 53 لتأسيس بنك الكويت المركزي بموجب قانون رقم 32 لسنة ،1968 مع استمرار التحديات على اختلافها، لاسيما التداعيات المرتبطة بانتشار جائحة "كوفيد-19" التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي محليا وإقليميا ودوليا.

وعاما بعد آخر يثبت بنك الكويت المركزي أنه صرح وطني راسخ، وصمام أمان للاقتصاد الكويتي أمام التحديات المالية والاقتصادية، على شتى المستويات إقليميا ودوليا.

وقد أسس بنك الكويت المركزي خلفا لمجلس النقد الكويتي الذي أنشئ بالمرسوم الأميري رقم 41 لعام 1960، وأنيط به فقط إصدار العملات الوطنية النقدية الورقية والمعدنية وترأسه المغفور له بإذن الله تعالى أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد، حينما كان وزيرا للمالية وطرح للمرة الأولى الدينار الكويتي للتداول بدلا من الروبية الهندية.

وباشر البنك المركزي عمله بعد مرور أقل من عام على صدور مرسوم قانون تأسيسه وتحديدا في شهر أبريل عام ،1969 معتمدا على مرتكزات رئيسية هي إصدار العملة الوطنية وتأمين ثبات النقد الكويتي إضافة إلى فرض الرقابة على البنوك وتقديم الاستشارات المالية للحكومة، والعمل على توجيه سياسة الائتمان بما يحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى الدخل القومي.

وعقب الإصدار الأول للنقد الكويتي دشن "المركزي" الإصدار الثاني على مرحلتين الأولى للفئات "ربع دينار ونصف دينار وعشرة دنانير" في عام 1971، ثم في العام التالي صدرت الأوراق النقدية من فئة "دينار واحد وخمسة دنانير"، أما الإصدار الثالث فطرح للتداول عام 1980 قبل طرح فئة العشرين دينارا في عام 1986.

ونتيجة الغزو العراقي الغاشم للكويت عام 1990 وسرقة قوات الاحتلال لأوراق النقد الكويتية الموجودة في البنك المركزي، سارع الأخير إلى سحب الأوراق النقدية المعمول بها ليتم بعد التحرير طرح الإصدار الرابع للتداول بتاريخ 24 مارس 1991 وتم سحبه عام 1994 ليحل محله الإصدار الخامس.

ومع حلول شهر رمضان عام 2014 بدأ البنك المركزي التداول بالإصدار السادس للدينار الكويتي، ويمتاز بمواصفات عالية فنيا وأمنيا مبرزا الهوية الوطنية والبيئة البحرية والصحراوية للكويت، كما يزدان بأهم معالمها التاريخية مثل آثار جزيرة فيلكا علاوة على ميزة جديدة تمكن المكفوفين من التعرف على الورقة النقدية باللمس.

وفي إطار سياسته الخاصة بسعر صرف الدينار، يهدف بنك الكويت المركزي إلى المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، مقابل العملات الأخرى وحماية الاقتصاد المحلي من أي تقلبات بالأسعار.

فعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فك ارتباط عملتها الدولار بالذهب عام 1970 أعطت هذه الخطوة قوة للدينار الكويتي، وارتفع سعر صرفه مقابل معظم العملات العالمية، كما ارتفعت قوته الشرائية لتقوم الكويت عام 1975 بفك ارتباط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي وربطه بسلة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية متينة مع البلاد بهدف مجابهة أي تقلبات بأسعار العملات.

لكن دولة الكويت عادت إلى ربط عملتها بالدولار الأمريكي عام 2003 قبل أن يتم فك الارتباط مجددا في عام 2007 والعودة إلى سلة من العملات الرئيسية.

وجابه البنك المركزي تحديات كبيرة وصمد أمامها باقتدار منذ تأسيسه منها - حسب تسلسلها الزمني- في حقبة الثمانينيات، إبان انهيار أسعار النفط واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية لمدة ثماني سنوات، وأزمة سوق المناخ التي عصفت بالسوق الكويتي. وفي عام 1990 الغزو العراقي الغاشم للكويت الذي الحق دمارا كبيرا بالبنى التحتية للاقتصاد الكويتي والنظام النقدي في البلاد، ثم في عام 2008 الأزمة المالية العالمية نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

ومع بدء جائحة كورونا "كوفيد19-" أعلن "المركزي" مجموعة إجراءات وتدابير من شأنها المحافظة على النظام المصرفي الكويتي واستقراره، منها خفض سعر الخصم إلى أدنى مستوياته التاريخية بالغا 1ر5 في المئة ووقف تسييل أي رهونات للعملاء للمساهمة في التعافي، وتوفير مساحة اقتراضية إضافية تبلغ خمسة مليارات دينار لتمكين البنوك من أداء دور حيوي في تعافي الاقتصاد ومساعدة العملاء.

على صعيد آخر أطلق البنك عددا من المبادرات الوطنية أبرزها مبادرة "كفاءة" لدعم وتمكين الكوادر الوطنية، من خلال ثمانية برامج منها الابتعاث لدراسة الماجستير وجائزة الباحث الاقتصادي وجائزة الطالب الاقتصادي، وبرنامج لتأهيل حديثي التخرج وبرنامج لتدريب وتأهيل الكويتيين، ليكونوا قادة الأمن السيبراني وبرنامج لإدارة المخاطر وبرنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد وغيرها.

كما أطلق "المركزي" حملة "لنكن على دراية" التوعوية تعتبر الأضخم في المنطقة، وتهدف إلى تكريس التوعية المصرفية أساسا لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي ونشر التثقيف المالي وسط ثورة الاتصالات والخدمات الإلكترونية التي أصبحت سمة العصر، مما يؤكد الحاجة لتثقيف مالي يعزز قدرة العملاء على مواكبة التحولات والتغيرات في الخدمات المالية والمصرفية وما يصاحبها من مزايا ومخاطر.

وقوبل مجمل ذلك بإجماع المؤسسات المالية الدولية، على أن القطاع المصرفي الكويتي خاض بفضل جهود وسياسات بنك الكويت المركزي، الأزمة العالمية جراء جائحة كورونا من مركز قوة ،في إشارة واضحة على سلامة إجراءات وتدبير السلطة النقدية الرقابية في البلاد، إذ ساهمت البنوك بدعم جهود الحكومة في مواجهة آثار الجائحة بتقديم جملة من المبادرات، وتحمل تكاليفها وتخفيف آثار وتبعات الازمة على المتضررين من العملاء جراء الإجراءات الاحترازية.

وكان "المركزي" الكويتي أعلن تلقيه دعوة مطلع العام الماضي للانضمام إلى بنك التسويات الدولي، الذي يعتبر أحد أكبر وأهم المؤسسات الدولية المعنية بتشكيل السياسات المصرفية، وهو ناد محدود العضوية ويشكل النخبة المصرفية دوليا المؤثرة في اتجاهات العمل المصرفي العالمي.

أكد أهمية تعزيز العلاقات مع المؤسسات العالمية المعنية

الهاشل: عضوية "المركزي" الكويتي ببنك التسويات الدولية تهدف لتعزيز دوره في تطوير السياسات المالية والتحوطية

: محافظ "المركزي" د. محمد الهاشل اثناء اجتماع بنك التسويات الدولية

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل، أن عضوية "المركزي" في بنك التسويات الدولية، تتماشى مع هدفه المتمثل في تعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك تعزيز دوره في تطوير السياسات المالية والتحوطية.

وقال الهاشل في تصريح صحفي أمس الأربعاء، حول مشاركة "المركزي" في الاجتماع السنوي لجمعية العامة الـ 91 لبنك التسويات الدولية، الذي عقد أمس الأول الثلاثاء، إن بنك التسويات المملوك للبنوك المركزية الاعضاء يوفر حيزا لهذه البنوك، للحوار وللتعاون الدولي الموسع الرامي إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي على المستوى الدولي.

وأوضح أن هذا التعاون يوفر أيضا منصة للابتكار المسؤول وللمشاركة بالمعرفة وكذلك للتحليل العميق والتبصر حول قضايا السياسات النقدية والرقابية المحورية، مبينا أن "المركزي" يتعاون مع بنك التسويات الدولية بأشكال عدة وبمستويات مختلفة من التمثيل.

وذكر أن "المركزي" شارك في عدد من اجتماعات محافظي البنوك المركزية التي هدفت إلى دعم التعاون والحوار الدوليين، فضلا عن مشاركة الشباب الكويتي العامل في "المركزي" باجتماعات وفرق عمل تحت مظلة شبكة الابتكار، ومركز تنسيق المرونة السيبرانية لبنك التسويات الدولية، إلى جانب زملائهم من العاملين في البنوك المركزية العالمية حول الابتكارات المالية.

وأفاد الهاشل أن "المركزي" يعمل مع عدد من مجموعات العمل، التي يستضيفها بنك التسويات الدولية واللجان العاملة في مجال وضع المعايير والسعي للاستقرار المالي، بما في ذلك لجنة "بازل" للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي ومعهد الاستقرار المالي.

أضاف أن "المركزي" يشغل كذلك مقعدا في كل من لجنة "إيرفنغ فيشر" المعنية باحصاءات البنوك المركزية وشبكة حوكمة البنوك المركزية بهدف الاستفادة من المشاركة المعرفية حول مواضيع الإحصاء وقضايا الحوكمة.

يذكر أن بنك التسويات الدولية تأسس في 1930 ويعد من أقدم وأهم المؤسسات المالية الدولية وقد انضم بنك الكويت المركزي لهذه المؤسسة في 2020 ليقف الى جانب 63 بنكا مركزيا عضوا يمثلون اقتصادات متقدمة وأخرى ناشئة يشكل مجموع اقتصاداتها نحو 95 في المئة من إجمالي الناتج العالمي.

وللبنوك الأعضاء حقوق متساوية في التصويت والتمثيل في الجمعية العامة لبنك التسويات الدولية ويقع مقر البنك في بازل في سويسرا وله مكاتب تمثيل في هونغ كونغ والمكسيك كما يضم خمسة مراكز ابتكار ويوفر البنك خدمات مصرفية للبنوك المركزية.

أغلقت تعاملات الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 100.62 نقطة

بورصة الكويت: تداول 401.02 مليون سهم تمت عبر 16746 صفقة بقيمة 75.8 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 100.62 نقطة، ليبلغ مستوى 6386ر79 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.55 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 401.02 مليون سهم تمت عبر 16746 صفقة نقدية بقيمة 75.8 مليون دينار كويتي "نحو 234ر9 مليون دولار أمريكي".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 56.6 نقطة ليبلغ مستوى 5316ر87 نقطة، بنسبة هبوط بلغت 1.05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 286ر2 مليون سهم تمت عبر 10155 صفقة نقدية بقيمة 31.2 مليون دينار "نحو 96.7 مليون دولار".

كما انخفض مؤشر السوق الأول 120.8 نقطة ليبلغ مستوى 6936ر12 نقطة، بنسبة هبوط بلغت 1.71 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 114.7 مليون سهم، تمت عبر 6591 صفقة بقيمة 44ر5 مليون دينار "نحو 137.9 مليون دولار".

وانخفض مؤشر "رئيسي 50" نحو 52ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5540ر82 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر94 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 189ر9 مليون سهم تمت عبر 5792 صفقة نقدية بقيمة 21ر9 مليون دينار "نحو 67ر8 مليون دولار".

وكانت شركات "فنادق" و"استهلاكية" و"خليج ت" و"سنام" الأكثر ارتفاعا، أما شركات "مزايا" و"أهلي متحد" و"أجيليتي" و"وطني" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة، في حين كانت شركات "قابضة م ك" و"دبي الأولى" و"التقدم" و"كفيك" الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على انخفاض المؤشر العام 62ر100 نقطة